التـصحـيح اللغوي في التعدي واللزوم عند محمد العدناني
دراسة تقويمية

ماجد حميد آوختي[١]، أ.د. طه صالح أمين آغا[٢]
١ جامعة السليمانية - كلية اللغات
٢ طالب دكتوراه - جامعة السليمانية - كلية اللغات

پوختە

ئەم توێژینەوەیە بریتییە لە لێکۆڵینەوەیەکی هەڵسەنگاندنە لەبواری راستکردنەوەی زمانەوانیدا لە کرداری تێپەر وتێنەپەرکان لە لای موحمەد عەدنانی، لە هەردوو فەرهەنگیدا: (فەرهەنگی هەڵە باوەکان)و (فەرهەنگی هەڵە زمانەوانیەکانی هاوچەرخ).

ئەم زانایە دەستێکی باڵای هەیە لە راستکردنەوەی زمانەوانیدا لە زمانی عەرەبیدا، بەو پێیەی کە ناوبراو بڕێکی زۆری بابەت زمانەوانیەکانی خستۆتە بە پێوەری (راست و هەڵە) لە بەکارهێنانی زمانی ستاندار د لە عەرەبیدا. ئەم توێژینەوەیە پێکدێت لە دوو تەوەر:

لە تەوەری یەکەمدا بەکورتی باسمان لە ژیانی (موحەمەد عەدنانی) کردووە، هەروەها باسمان تێرامانی ئەم زانایە کردووە لە بواری راستکردنەوەی زمانەوانیدا.

لە تەوەری دووەمدا تیشك خراوەتە سەر راستکردنەوە زمانەوانیەکانی لە کرداری تێپەر وتێنەپەرکان.

پاشان ئەو ئەنجامانەمان خستۆتە روو کە لەم توێژینەوەیەدا پێیگەیشتووین.

Abstract

This research is an evaluation study of the reality of linguistic correction in the Transitive and Intransitive verbs of Muhammad Al-Adnani, through his two glossaries of common mistakes and contemporary linguistic mistakes.

The truth is that these two dictionaries testify to their owners along the vendors in the field of linguistic correction, by displaying many linguistic materials on the scale of misrepresentation and correction, followed by often brief evidence that indicates the mistake and its correctness. But this does not prevent those whose efforts in correction and misinformation of linguistic materials are surrounded by research and study, from our desire to reveal their merits of study and reasoning, and to evaluate what may be reminiscent of human memory, a true aspect of Arabic, and to warn about what Adnani has missed from the inference of the wrong in the language.

The nature of the topic required the research to be based on two requirements, we talked briefly on the first demand about (Al-Adnani's biography and his approach to linguistic correction), while the second demand focused on talking about his linguistic corrections in the Transitive and Intransitive verbs.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه. أمّا بعدُ:

فإن التصـريح بغلط اسـتعمالات لغوية أو صـوابها، لا يمكن الركون إليه إلاّ بعد تأنٍ شـديد، وبحث دقيق، في مظان التوثيق اللغوي، مع التعرض إلى فقه الخِلاف بين اللغويِّين، ومراعاة ما في العربيَّة من خصـائص السَّـعَة والتدرُّج في مراتب الفصاحة.

ولا يزال كثير من الباحثين في لغة الضـاد ودارسـيها، يقعون بوسـاطة التطوُّر في وسـائل البحث الحديثة، على إضـافاتٍ ومعارفَ جديدةٍ، ومراجعاتٍ لاستعمالات لغوية حُكم عليها بالغلط أو الصـواب الذي لا غيره، بسـبب تشـدد في الرأي، أو تعجل في إصدار الحكم، أو نقص في الاستقراء.

ومُضـيًّا في هذا الاتجاه، فإننا اليوم بصـدد دراسـة تقويمية لواقع (التصـحيح اللغوي في التعدي واللزوم عند محمد العدناني)، مُتخِذا مُعْجَمَيْه: (معجم الأخطاء الشائعة)، و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، ميدانا لهذه الدراسة.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يُبنى البحث على مطلبين، تحدثنا في المطلب الأول باقتضاب عن (سيرة العدناني ومنهجه في التصحيح اللغوي)، وركزنا الحديث في المطلب الثاني عن (تصحيحاته اللغوية في التعدي واللزوم).

والحقّ أن هذين المعجمين يشـهدان لصـاحبهما بطول الباع في مجال التصـحيح اللغوي، بعرضـه موادّ لغويةً كثيرة فيهما، على بسـاط التغليط والتصـويب، يتبعهما في أحيان كثيرة دليلٌ مقتضـب يُبيّن الغلط وصـوابه. ولكن هذا لا يمنع من تُحاط جهوده في تصـويب وتغليط المواد اللغوية بالبحث والدراسـة، رغبةً في كشـف محاسـنهما، وتقويمِ ما قد يَنِدُّ عن ذكراة الإنسان وجه من وجوه العربية صحيح، والتنبيهِ على ما فات العدنانيّ من وجوه الاستدلال بالصواب المغلَّـط في اللغة، ولا سـيما مع إلحاحه في ذلك، حيث قال في مقدمة معجمه الأغلاط اللغوية المعاصـرة: (وما على الذين يجيئون بعدي إلاّ أن يصـصـحوا هفواتي – إن كان ثمة هفوات -، ثم يُكملوا الطريق الوعر الذي سـرتُ عليه، واحدا بعد آخر).

المطلب الأول

سيرة العدناني ومنهجه في التصحيح اللغوي

أوّلاً/ سيرته:

هو محمّد فريد عبد الله خورشيد العدنانيّ، شاعر وأديب ولغويّ، وُلِد في جِنين بلفسطين عام ١٩٠٣م، درَس الابتدائيةَ والاعدادية في مدارس جِنين وطولكرم وغزة ودمشـق، بسـبب كثرة تنقل ربّ الأسـرة بين هذه المدن بحكم وظيفته، حيث كان والده حاكماً لجنين (في العهد العثماني)، ثم لطولكرم وغزة والقدس ودمشق وصيدا.

أنهى العدنانيّ الدراسة الثانوية في مدرسة الفنون بصيدا لبنان عام ١٩٢٠م، ثم التحق بكلية الطب في بيـروت ودَرَس فيها أربع سـنوات، فما لبث أن قطع الدراسـة في الطب بسـبب ولعه باللغة العربية، ليتحوّل إلى كلية الآداب في الجامعة الأميركية ببيـروت، وتخرج فيها عام ١٩٢٧م. (يُنظر: جـمّاز، ٥، ٢٠٠٣: ٢٧٧).

بدأ محمد العدنانيّ بقرض الشـعر في وقتٍ مبكّر، حيث جمع أشـعاره في خمسـة دواوين مطبوعة هي: (اللهيب)، و(فجر العروبة)، و(الوثوب)، و(الروض)، و(ملحمة الأموية)، هذا بالإضـافة إلى ديوانه الكبير (العدنانيات) الذي يقع في ثلاثة أجزاء.

وله أيضـاً عشـرات المؤلّفات الأدبية واللغوية الأخرى، منها (في السـرير- قصـة واقعية)، و(الطرائف- ثلاث قصـص للأطفال) و(أمير الشعراء شـوقي بين العاطفة والتاريخ)، وسـيرة (عمر بن الخطاب ﷺ)، وسـيرة (أبو بكر الصـديق ﷺ)، و(الفصـحى تظلم حواء)، و(الإعراب)، و(النحو البسـيط)، و(الإعراب الواضـح)، و(معجم عثرات الأدبـاء)، و(فوات المعجميين)، و(معجم الأسماء).

أمّا أكبر نتاجاته اللغوية، فتتمثّـل في مُعْجَميْه: (معجم الأخطاء الشائعة) و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، وقد أراد محمد العدناني بهذين المعجمين تقليل الأغلاط اللغوية، وتحبـيب الفصـحى إلى الناس، فهو كان من أشـد المتحمسين لنقاء اللغة العربية. توفّي في بيروت عام ١٩٨١م. (يُنظر: الزركلي،٢، ١٩٩٨: ٧١، وشاهين، ٣٩٣-٣٩٤، ١٤١٢هـ).

ثانياً/ منهجه في التصحيح اللغوي:

سلك العدناني منهجاً واحداً واضحاً في مُعْجَمَيْهِ، يمكن بيانه في ما يأتي:

١- اعتمد في تصويب الكلمة أو المسألة اللغوية على وجودها في واحد مما يأتي:

أ- القرآن الكريم.

ب- الحديث النبوي الشـريف، إذا تحققت فيه أمور ثلاثة، أولها: التأكد من حرص الراوي على نقل اللفظ الذي نطق به الرسول (صلّى الله عليه وسلّم) نصّاً. وثانيها: التأكد من أن الراوي غير أعجمي، خشية أن يكون ممّـن لا يُحسن النطق بالفصحى. وثالثها: أن يكون الحديث مما يقبله العقل، فإذا رفضه العقل انصرف العدناني عن الاستشهاد به.

جـ- أمّات الكتب النحوية القديمة، مستندا إلى رأي المدرسة البصرية أو الكوفية، عندما يجد رأي إحداهما أقربَ إلى العقل، وبعيداً عن التعقيد، مع إجازة المدرسة الأخرى.

د- المعجمات كلها، أو بعضها، أو واحد منها.

هـ- في بيت لأحد أمراء الشعر الجاهلي – على أن لا يكون منحولاً – أو في بيت لأحد فحول شعراء صدر الإسلام والعصر الأموي.

و- ما أقرّته مجامع اللغة العربية في القاهرة ودمشق وبغداد وعمان.

٢- رتب المواد المغلَّـطة على نسق المعجمات الحديثة، وهو التـرتيب الألِفْبَائي، مبتدئاً بباب الهمزة، ومنتهياً بباب الياء، وذلك بعد تجريد الكلمات من حروفها الزوائد، إن كان بها زوائد.

٣- جعل صـواب الكلمة المغلَّـطةِ عُنواناً للمادة اللغوية، لكي يأخُذَه نظرُ القارئ، فيبقى في ذهنه، ثم ذكره مرة اخرى في شرح المادّة، ليزداد رسوخاً في الذهن، أمّا الكلمة المغلَّطةُ، فقد اكتفى بذكرها في الشرح مرة واحدة.

٤- إهمال جميع ما شذّ عن قواعد النحو والصرف.

٥- الابتعاد عن معظم الضـرائر الشـعرية، التي يُسـمح بها للشـاعر دون الناثر، مع الدعوة إلى إجازة بعض هذه الضـرائر في النثر، لتذليل كثير من الموانع اللغوية والنحوية.

المطلب الثاني

تصحيحاته اللغوية في التعدي واللزوم

أوّلاً/ تعدية (اعتذر) بـ(مِنْ) و(عَنْ):

أجاز محمد العدنانيّ تعدية الفعل (اعتَذَرَ) بـــ(مِنْ) و(عَنْ)، في قولهم: (اعتَذَرَ مِنْ ذنْـبِهِ) و(اعتَذَرَ عَنْ ذنْـبِهِ)، منتقداً مَنْ ذهب إلى تغليط تعديته بـــ(عَنْ)(ينظر:٢٠٠٨: ١٦٥). ولعلّ منهم الدكتور مصطفى جواد، فهو من المانعين قولَ القائل: (اعتَذِرُ عَنْ التقصـير)، وجعل صـوابه (من التقصـير). واحتج جواد لذلك بشـواهد من نصـوص المعاجم وكلام الأئمة،

بمجيء التعدية بـــ(مِنْ)، ونبّه على أن (عَنْ) إنمّا تُستعمل مع (اعتَذَرَ) ومصدرِهِ لتُفيد معنى النيابة، فيُقال: اعتَذَرَ زيدٌ عَنْ عمرو مِنْ الذنب الذي جناه، أو مِنْ تقصيره. (ينظر:مصطفى جواد،١،٢٠٠١: ١٠٧- ١٠٩).

بيْد أن في إجازة العدنانيّ تعدية (اعتَذَرَ) بـ(عَنْ)، ما يدعو الى التمحيص والتدبّر، فأيُّ الرجلين مصيب؟.

استدل العدنانيّ في معجمه (الأخطاء اللغوية الشائعة) على جواز تعديته بـــ(عَنْ) بما نصّ عليه المصباح: «واعتَذَرَ عَنْ فِعْلِهِ: أظهَرَ عُذرَه»(مادة: عذر)، وبما أُقِرّ في المعجم الوسيط، الصادر عن المجمع اللغوي القاهري: «واعتَذَرَ مِنْ ذنْبِهِ، واعتَذَرَ عَنْ فِعْلِهِ»(مادة: عذر)، مكتفياً بالقول إن كثيراً من الأدباء يقولون: (اعتَذَرَ عَنْ ذنْـــبِهِ)، من دون إســهاب.(ينظر: العدناني،٢٠٠٨: ١٦٥).

ولعلّي أزيد على أدلة العدناني، فأقول: لقد حفلت مؤلَّفات اللُّغويين والأدباء القدامى، بعبارات تعدّى فيها (اعتَذَرَ) وتصريفاتُه بـــ(عَنْ)، من ذلك قولُ ابن جني (ت٣٩٢هـــ): «ويؤكده لك أننا نعتذر لهم عن مجيئهم بلفظ المنصوب في التثنية على لفظ المجرور»(٢، د.ت:١٧٦)، أي نعتذر عن فعلهم هذا (الزعبلاوي، ١٩٩٢: ١١٧). ومنه أيضــا ما جاء في الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـــ)، أن بشار بن برد قال شعراً في «الاعتذار عن محاولة تقبيلِ جاريةٍ لصديقٍ له»(٣،د.ت: ١٧٥، وينظر قولُه أيضًا في: أخبار حسان بن ثابت: الاعتذار عمّا رمى به عائشة: ٤،د.ت:١٦٦). وفي البصائر والذخائر لأبي حيّان التوحيدي (ت٤١٤هـــ): «الحكمة تَـــنْهَى عن كلّ ما يُحتاج أن يُعتَذَر عنه»(٢،د.ت: ١٥٩)، وكذلك قول المرزوقي (ت٤٢١هـ) في شرح ديوان الحماسة: «كالاعتذار عن الأخذ بالفضل عليهم، وترك الصفح عنهم»(٢٠٠٣: ٩٤). وقول الثعالبي (ت٤٢٩هـــ) في الإعجاز والإيجاز، إن «أبا يحيى الحمّادي كَتب إليه بعضُ أصدقائه رُقعةً في الاعتذار عن التّـــأخّر عن حضــرته..» (٢٠٠١: ١٤٣). وما جاء في المثل الســائر: «فإن هذا من أحســن ما يجيء في باب الاعتذار عن الذنب»(ابن الأثير،١٩٩٥،٢: ٣٣٧). ونظير ذلك ما ورد في اللســان: «هذا قول ابن ســيده، والعجب منه كونُه لم يعتذر عن ســائر كلماته..»(ابن منظور، د.ت: مادة عسق). وجاء في تكملته: «ومن الممكن أن يكون ابن سيده، رحمه الله، ترك الاعتذار عن كلماته.. واعتذر عن لفظة عَسِقني لإلمامِها بمعْنى لزِقَ ولزِم . فأراد أن يُعْلِمَ أنه لم يَقْصِدْ هذا المَعْنى وإنمّا هو قصَدَ العشْقَ لا غيْر»(مادة عســق). وكذلك قول الســيوطي (ت٩١١هـــ) في بُغية الوُعاة: «وقعت منه فلتاتُ لســان، ثم اعتذر عنها»(٢،١٩٧٩: ٢٠٨).

وأخيرا صــرّح مجمع اللغة القاهري بإجازة تعدية (اعتذر) إلى مفعوله بـــ(عن)، على أن (عن) في هذا الأســلوب للمجاوزة(ينظر: إبراهيم التـرزي، ومحمد شوقي أمين، ١٩٨٧: ٢٨٠).

واذا كان لنا من رجحان رأي بعد هذا التطواف، فإننا نرجح رأي العدناني في إجازته تعدية (اعتَذَرَ) بـ(مِنْ) و(عَنْ)، في قولهم: (اعتَذَرَ مِنْ ذنْـبِهِ) و(اعتَذَرَ عَنْ ذنْـبِهِ)، ولعل في ما عرضنا من نصوص وأدلة على ذلك، مزيدَ دفع لقول مصطفى جواد.

وأمّا زعم جواد أن ما جاء في المصباح المنير من تعديته بـ(عَنْ): (واعتذر عن فعله: أظهرعذره)، تصحيفٌ(ينظر:١،٢٠٠١: ١٠٩)، فإننا نقول: لم نقع على لغوي متقدماً كان أو محدَثاً - على قدر بحثنا وتقصينا المضني عن هذا الموضوع - عَدّ ما جاء في المصباح المنير من تعدية الفعل (اعتذر) وتصريفاته بـ(عن)، تحريفاً أو تصحيفاً، غير مصطفى جواد. ثم إن شكّه في ما نصّ عليه المصباح ليس في محله، فليس صاحب المصباح وحده من انفرد بهذه التعدية كما مرّ بنا.

ثانياً/ تعدية (شكا) بنفسه وبـ(من):

نَظَرَ العدنانيّ في تعدية (شَـكَا) بحرف الجرّ (مِنْ)، في قول القائل: (شَـكَا مِنْ هَمِّهِ)، فغلَّطَه، وجعل الصَّـواب في ذلك: (شَـكَا هَمَّهُ)، أي: أبْدَاه متوجِّعًا(ينظر:٢٠٠٨: ١٣٤)، مسـتنِدًا إلى ما جاء في التنزيل العزيز: (قال إنّـــما أَشْـكُو بَثِّي وَحُزنِي إلى الله)(يوسف: ٨٦).

ولكن العدناني وهو يسـتشـهد لصـواب ما ذهب إليه، بما ورد في القرآن الكريم، هل يسـتطيع إنكار وجود كلمة في اللُّغة العربية، وُجِدت في أحد المعاجم، أو بعضـها، أو كلها، إذا لم ترد في القرآن الكريم؟، وهل يجب أن ترد في القرآن الكريم كلُّ كلمةٍ في لغة الضاد؟.

أطرح هذه الأسـئلة لأُدينه من فمه، فقد نبّه العدنانيّ في معجمه على ما ذكرتُ مسـتفهِمًا(ينظر:٢٠٠٨: ١٤٣). ولذلك أقول: إن في مظان التوثيق اللّغوي عباراتٍ، جاء فيها الفعل (شـكا) أو أحد تصـريفاته معدّى بـــ(مِنْ)، ما يُنبئ بجواز ذلك. وليس أدلّ على ذلك ممّـــا جاء في معجم (العين)، من اجتماع تعديته بنفسه، وبحرف الجرّ (مِنْ)، في قول الشاعر (ينظر:مادة خول. وقد ورد البيت الشعري فيه غير منسوب لقائل):

نادَى الصَّريخُ فَزَدُّوا الخيل عانيةً تَشكُو الكَلالَ و تَشكُو من حفا خالِ

وفي (اللسـان): أن «حدّث رجلٌ من بني عُقيل ابنَه فنَذِر به إخوته فأَخذوه فوَدَنُوه بالعصـا حتى ما يشـتكي، أي حتى ما يشكو من الضعف»(ابن منظور، د.ت: مادة ودن).

ويبدو لي أن (شكا) في النصين السابقين، قد تعدّى بـــ(مِنْ) على التضمين، إذ ضُمّن معنى (توجّع أو تألّم)، استنباطًا ممّا أورده الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) في العين فـ«شَكَا إليَّ فلانٌ فلاناً، فأشْكَيتُه.. والشّكْوُ المَرَضُ نفسُه، قال:

أَخٌ إنْ تَشَـكَّى من أذىً كُنْتُ طِبَّهُ وإنْ كان ذاك الشَّـكْوُ بي فأخي طِبِّي»(ينظر:مادّة (شـكو)، والبيت فيه غيرُ منسـوب لقائل).

فـ(تَشَكَّى) وإن كان على صيغة (تَفَعَّل) – خلافًا لمحلّ الاستشهاد- إلاّ إنّـه عُدِّي بـ(مِنْ) على تضمينه معنى (توجّع أو تألّم) كما يُفهم من كلام الخليل. وما عليك إلاّ أن تُضمّن (شكا) في النصين السابقين – محلّ الاستشهاد – معنى الفعل (توجّع) لبيان صـحة تعديته بـــ(مِنْ) فتقول في النص الأول: (تتوجّع من حفا خال)، وفي الثاني: (حتى ما يتوجّع من الضعف)، لأن «الفعل إذا تضمن معنى فعلٍ جاز أن يعمل عمله»(الفيومي،د.ت: مادة طرح).

ومنهم من ضَمّن (شكا) معنى (تَظَلَّمَ)، فـعَدّاه بـ(مِنْ)، قال ابن منظور (ت٧١١هـ): «تَظَلَّمَ مِنه: شَكَا مِنْ ظُلْمِه»(د.ت: مادة ظلم). ومثله ورد في (القاموس المحيط): «وتَظَلَّمَ: أحالَ الظُّلْمَ على نفسِـه، ومنه: شَـكا من ظُلْمِه»(الفيروزآبادي، ٢٠٠٥: مادة ظلم). وتَـبِعَ الزّبيديُّ العبارة نفسها في معجمه(١٩٨٤: مادة ظلم)، ثم قال في موضع آخر: «شَكَا مِن جِيرَانِه، بإحْسَانِهِ إليْهم وإسَاءَتِهم إليْه»(١٩٨٤: مادة سفف)، فعَدّى (شكا) بـ(من).

والسَّماع الشعري يشهَد بصحَّة تعدية (شكا) بـــ(من)، في شعر مَنْ يُستَشهَد بشعرهم، فقد قال الشاعر الجاهلي جبَّارُ بنُ مالك الفزاري (يحيى مراد، ١، ٢٠٠٦: ٣٠٩):

الأَقْـرَبِينَ فَلَمْ تَنْفَعْ قَـرَابَتُهُمْ وَالْمُوجَعِينَ فَلَمْ يَشْكُوا مِـنَ الأَلَمِ

وقال النابغة الذبياني(د.ت: ٧٥):

لأَلقَى مـن ذوي الضَّعنِ منهم وما أصبَحَتْ تَشكو مِن الوَجْدِ ساهِرَهْ

وقال عنتـرة بن شدّاد(الخطيب التبريزي، ١٩٩٢: ٦١):

شَكَا نَحْـرُهَا مِـنْ عِقْدِهَـا مُتَظَلِّمًا فَوَاحَرَبَا مِـن ذَلِكَ الـنَّحْرِ وَالـعِقْدِ

وقوله(١٤١٢: ١٨٨):

أَشْكُو مِنَ الْهَجْرِ فِي سِرٍّ وَفِي عَلَنٍ شَكْوَى تُؤَثِّرُ فِي صَلْدٍ مِنَ الْحَجَرِ

والعجب أن العدناني استشهد ببيت عنتـــرة هذا في موضع آخر، في مادة «أثَّـــر فِيهِ»(٢٠٠٨: ٢١)، للاستدلال بصحة تعدية (أثّـــر) بحرف الجر (في)، مع أن صدر البيت، قد تعدّى فيه الفعل (أشكو) بـــ(من)، فهل غفل العدناني عن هذا أم تغافل عنه؟!.

وقال عنترة أيضًا(١٤١٢: ٣٠٣):

فَكَمْ يَشْكُو كَرِيـمٌ مِـنْ لَئِيمٍ وَكَمْ يَلْقَى هِجَان مِـنْ هَجِينِ

وستـــرى أيضًا جريانَ أقلام الثـــقات بتعدية (شكا) وتصريفاتهِ بـــ(مِنْ) أو حكايتهم لاستعماله متعدّياً به، من دون أن يُبدوا أيَّ شـكّ فيه، من ذلك ما جاء في (جمهرة الأمثال) للعسكري (ت٣٩٥هـــ)(٢، ١٩٩٨: ٢٠)، و(ثمار القلوب) للثعالبـــي (ت٤٢٩)(١٩٦٥: ٤٧٢)، و(ربيع الأبرار) للزمخشري (ت٥٣٨هـ)(١، ١٩٩٢: ٢٠٨): أن حمّاد بن إسحاق أنشد قائلاً:

فهُما تجهلانِ مـا كان يَشكو مِـن جَـوَاه وأنتُما تعلمـان

وجاء في (نكث الهميان في نكت العُميان) للأديب واللُّغوي صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـــ): أن «بعض الخدام كان واقفاً على رأس سيده، وهو في الفراش، يشكو من وجع رأسه...»(٢٠٠٧: ١٩).

ووصلاً لقديم بحديث، أقرّ بعض المحدثين بصحة تعدية (شكا) بنفسه وبـــ(مِن)، مؤكدينَ ورودها في كلام الفصحاء قديماً وحديثاً، منهم صلاح الدين الزعبلاوي(٢٠٠٦: ٣١٩)، وأحمد مختار عمر(٢٠٠٨: ٤٧٣).

والذي يتحرّر لي- والله أعلم- بعد تصفحنا المظانّ اللُّغوية والأدبية، أن تعدية الفعل (شَكَا) بـــ(مِن)، قديمةٌ قِدَم أهل الضاد. وقد ورد استعمال الفعل بوجهين:

أمّا الأوّل: فإنّـه يتعدّى بنفسه، وهو وجه فصيح، وأكثر استعمالاً. وأمّا الثاني: فإنّـه يتعدّى بوساطة حرف الجرّ (مِنْ) على التضمين - كما مرّ بنا - لإفادة معنى السببيّة، وهو وجه صحيح أيضا، ولكن أقلّ استعمالاً، و«ليس ينبَغِي أن يُطلَق على شيءٍ له وجهٌ من العربيَّة قائم وإن كان غيره أقوى منه، أنّه غلط»(١، ١٤١٥: ٢٣٦)،كما قال ابن جنّي.

ثالثاً/ تعدية (زَادَ) بـ(على)، و(عن):

أنكر العدناني تعدية الفعل (زاد) بـــ(عن)، فقال: «ويقولون: زَادَ عَنْهُ في الكَرَمِ، والصّـواب: زَادَ عليه»(٢٠٠٨: ١١٤). فما الرأي في ما ذهب إليه العدناني؟، وهل ثـمّة فرق دلالي بين تعدية (زاد) بـ(عن)، وبـ(على)؟.

قبل أن نجيب عن هذه الأسئلة، نقول: إن في استعمال (زاد) أموراً لغوية لا بُدّ من ذكرها(الزعبلاوي، ٢٠٠٦: ٢٥٥):

أوّلاً: يأتي الفعل (زاد) لازما، تقول: زاد الأمرُ صعوبةً، وزاد الشيءُ زيادةً: كَثُرَ.

ثانياً: ويأتي متعدّياً إلى مفعول واحد، تقول: زَادَ الشيءُ وزِدْتهُ أنا، إذا أنـمَيْتَهُ.

ثالثاً: ويأتي الفعل (زاد) متعديّا بنفسـه إلى مفعولين أيضـاً، تقول: زاده الله مالاً، وفي قوله عزّ وجلّ: (في قُلُوبِـــهِم مرضٌ فَزَادَهُمُ اللهُ مرضاً)(البقرة: ١٠).

فكما مرّ بك مجيء (زاد) فعلاً لازماً، ومتعدّياً بنفسـه إلى مفعول واحد، وإلى مفعولين، يأتي أيضـاً فعلاً لازماً متعدّياً إلى مفعوله بـــ(على) وبـــ(عن)، فأمّا تعديته بـــ(على) فنحو الذي صوَّبه العدناني، وأمّا تعديته بـــ(عن) فهو موضع البحث الذي أنكره العدناني من دون ذكر العلّة، أو اعتماد مصدر يُذكر.

أقول: جاء (زاد) معدّى بـ(عن) في الشعر الجاهلي، إذ قال قبيصة بن الجرمي(المرزوقي، ٢٠٠٣: ٤٤٥):

يَزيدُ نَبَالَةً عَنْ كلِّ شَيْءٍ وَنَافِلَةً، وَبَعْضُ الْقوْمِ دُونُ

وما أنشده الخليل (ت١٧٥هـ) في العين، من قول الشاعر(مادة: ذكو، والبيت فيه بلا نسبة):

يَزيدُ عَنِ الذَّكاء، وكُلُّ كَهْلٍ إذا ذَكّى سينقُصُ أو يَزيدُ

وفي (تهذيب اللغة): «رَسَف في القيد يرسف رَسيفاً فهو راسف..، وهي رفع القوائم ووضعها: رَسف يَرسُفُ. فإذا زَادَ عَنْ ذلك فهو الرَّتَكان»(الأزهري، د.ت: مادة رسف)، وفي (المصباح المنير): «فإن زاد عن مائتين وخمسين نقصت منه واحداً»(الفيومي، د.ت: مادة فصح)، ومنه أيضاً ما جاء في (تاج العروس): «والفُرْصَةُ بالضّمّ : النَّوْبَةُ والشِّرْبُ..، وقال يُعْقُوبُ: هي النَّوْبَةُ تَكُونُ بَيْنَ القَوْم يَتَنَاوَبُونَها على الماءِ في أَظْمائِهِم، مثْل الخمْسِ والرِّبْعِ والسّدْسِ وما زَادَ عَنْ ذلكَ»(الزبيدي، ١٩٨٤: مادة فرص)، وفيه أيضاً: «معاني العين زادت عن المائة»(مادة عين)، وفي (شرح الشافية): «وما زَادَ عَنْ ثلاثةٍ من الأصول يُعبّر عنه بلام ثانية إن كان الاسم رباعياً»(الرضي الاسترابادي، ١، ١٩٧٥: ١٨)، وفي (هَمْعُ الهوامع): «فمنهم من ينطق بلفظ ما زَادَ عَنْ الثالث، فيقول وزن جَعْفَر: (فَعْلَر)»(السيوطي، ٦، ١٩٨٠: ٢٣٣)، ومنه أيضاً ما جاء في (شرح ديوان الحماسة) للمرزوقي (ت٤٢١هـ): «وقوله إذا ما قريناها قراها، يريد إذا ملأناها فدراً وأوصالاً، تضمنت لنا الكفاية، أو تَزيدُ عَنِ المطلوب»(٢٠٠٣: ١١٠٣)، وفي تفسير (النكت والعيون) للماوردي (ت٤٥٠هـ): «وقد حكى أبو زيد، وابن الأعرابي، أنهم جعلوا للقمر في كل ليلة من ليالي العشر اسماً..، ولم يجعل له فيما زَادَ عَنِ العشر اسماً مفرداً»(١، د.ت: ٢٣٧).

وليس هناك أدلُّ على جواز تعدية (زَادَ) بـ(عَنْ) ممّا جاء في (الكلّيات): «والزّيادة تُلزَمُ، وقد تتعدّى بـ(عن)، كما تتعدّى بـ(على)، لأن النَّقص يتعدّى به وهو نقيضها»(الكفوي، ١٩٩٨: ٤٨٧). أي يمكن تعدية (زاد) بـ(عن) حملاً على النقيض وهو النّقص. فإذا أردت بيان الفرق بين أمرين ومجاوزة أحدهما الآخر، استعملت (عن)، نحو: (زاد المالُ عن حاجتي هذا العام)، أي: جاوَزَ الحاجةَ. وأمّا قولك: (زاد محمدٌ بيتاً على شعر أخيه)، فمعناه: فاقَه، و(على) هنا للاستعلاء(الزاملي، ١، ٢٠١٥: ١٨٣). فتبين بذلك أن الفعل (زاد) قد يتعدّى بـ(عن) كما يتعدّى بـ(على)، وأن تعديته بـ(عن) قد شكّل فرقاً دلالياً عن تعديته بـ(على)، لمبرّر سياقي لا يمكن تجاهله، لأن تجاهل السياق ربما يؤدي الى عثرات وثغرات في التصويب اللغوي، حين تترضي بتغليط الأقوال من دون مراعاة للسياق، والله أعلم.

رابعاً/ تعدية (كَشَفَ) بنفسه، وبـ(عَنْ):

لا يرى العدنانيّ حرجاً في جواز تعدية الفعل (كَشَفَ) بنفسه، كما يُعدّى بـ(عَنْ)، فتقول كَشَفَ الشّيءَ، وكَشَفَ عن الشّيءِ(١٩٨٩: ٥٧٨)، في حين أوجب معارضوه تعديته بـ(عَنْ)، فلا يصح عندهم إلاّ أن تقول: (كَشَفْتُ عن الأمرِ الخفي)، ولا يجوز (كَشَفْتُ الأمرَ الخفي)(مصطفى جواد، ١، ٢٠٠١: ١١٦).

القائلون بمنع تعدية (كَشَفَ) بنفسه اعتمدوا على ما جاء في (العين) من أن الكشف معناه «رفعُك شيئاً عمّا يُواريه ويُغطيه»(مادة كشف). وهذا يعني أن الأصل في الكشف إنمّا يكون (للساتر)، وهو إزاحة الغطاء أو الستار أو ما يقوم مُقامه، حسّيًا أو مادياً، ورفعه عن (المستور، أي المكشوف عنه).

فأمّا حسّيًا، فهو كقولك: (كَشَفَ اللهُ الهمَّ عن النفسِ)، أي أزاحه ورفعه. وأمّا مادياً، فنحو: (كَشَفَت المرأةُ الخمارَ عن وجهها). فتعدية الفعل إذن إلى (الغطاء) أو (الساتر) إنمّا يكون بنفسه، وإلى (المستور) بـ(عن)(الشمسان، ٢٠٠٠: ٤-٥)، مستشهدينَ بقوله تعالى: (لَقَد كُنتَ في غَفْلَةٍ مِن هذا فَكَشَفْنَا عنك غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ اليومَ حَديدٌ)(ق: ٢٢).

وإذا كان (الكشـف) بمعنى رفع المواري وإزاحته عن الموارَى، فما وجه تعديته بنفسـه دلالياً، في قولهم (كَشَـفَ الأمرَ أو الشيءَ) الذي أجازه العدناني، وأنكره المعارضون؟، وهل اكتفاء (العين) بذكر هذا المعنى المشار إليه لـــ(كشف)، ينفي أن يكون للفعل معنى آخر؟

نجيب عن هذه الأسـئلة بناءً على ما وسـعنا إدراكُه في تراث السـلف اللغوي والأدبي، فقد ورد في (جمهرة اللغة) أن (كشف) يأتي بمعنى (أظهر) ، وعدّاه صاحبه بنفسه، تقول «كَشَفْتُ الشيءَ أكشِفه كَشْفاً، إذا أظهرته وأبديته»(ابن دريد، ١٣٤٥: مادة كشف). وفي (الأفعال) لابن القوطية (ت٣٦٧هـــ): «كَشَفْتُ الشيءَ كَشْفاً: أظهرتُه»(د.ت: ٦٦). ويُبيّن الجوهري (ت٣٩٣هـــ) معناه في معرض حديثه عن (فضح)، فيقول: «فَضَحَهُ، فافْتَضَحَ، إذا كَشَف مَساوِيَه»(١٩٨٧: مادة فضح)، أي: إذا أظهرَها وأبانها، ولم يقل: إذا كشف عن مساويه.

ولم يغفل ابن سيده (ت٤٥٨هـــ) عن ذلك في (المخصّص)، حيث أردف - بعد ذكر المعنى الذي أشار إليه الخليل - أن (أظهر) أيضاً من معاني (كشف)، وجاء معدىً بنفسه: «وكَشَفتُ الأمرَ أكْشِفُه كَشْفاً: أظهرتُه»(١٩٩٦: مادة كشف). ومثله ورد في (اللسان): «وكَشَفَ الأمرَ يكْشِفه كَشْفاً: أظهرَه»(ابن منظور، د.ت: مادة كشف).

ثم إن (كشف) اطّردت تعديته بنفسه في كلام الفصحاء، ولعلّ في قول أفصحِ العرب، رسولِ الله (صلّى الله عليه وسلّم) ما يغني عن طلب الفصاحة: «مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، سَتَرَ اللّهُ عَوْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَشَفَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ كَشَفَ اللّهُ عَوْرَتَهُ حَتَّى يَفْضَحَهُ بها فِي بَيْتِهِ»(القزويني، ٢، د.ت: ٨٥٠)، أي: أظهر عورة أخيه المسلم وأبانها.

وقديماً قال الشاعر المخضرم جُرَيبة بن الأشيم الفقعسي(ابن الكلبـــي، ١، ١٩٨٣: ٢٤٢، وينظر: محمد علي دقة، ١٤١٢: ١٨٣):

هُمُ كَشَفُوا عَيْبَةَ الْعَائِبِينَ مِنَ الْعارِ أوْجُهُهُمْ كَالْحُمَمْ

يقول المرزوقي (ت٤٢١هـ) شارحاً هذا البيت: «وقولهم هم كشفوا عيبةَ العائبين... أي أظهروا مِن عيب مَن كان يطلب عيبهم، ما كان خافياً.. فكأنهم كشفوا عيابَهم المنطويةَ على عيوبهم...»(٢٠٠٣: ٥٥٠).

وانظر إلى ما جاء في (أدب الكُتّاب) للصولي (ت٣٣٥هـ)، في وصف القلم(الصولي، ١٣٤١: ٨٢):

لعابُه عيشٌ وموتٌ إذا جاد به تفليجُ أسنانه

إذا امتطاه بشبيهاته كشف أسراراً بإعلانه

أي أظهر أسراراً وخفايا.

ومنه أيضـاً قولُ أبي هلال العسـكري (ت٣٩٥هـــ): «ألا ترى أنك إذا كَشَـفتَ الأمرَ للرجلِ والرجلينِ، قُلتَ: أظهرتُه لهما»(١٤١٢: ١٦٩).

والحق إنني أجد ارتياحاً لما ذهب إليه العدناني في جواز تعدية الفعل (كشف) بنفسه، وإلاّ ما معنى ورودِه أيضاً بهذه التعدية في لغة الفصحاء. فأنت تقرأ العبارات السابقة، ترى أن (كشف) فيها، لا يمكن أن يكون إلاّ بمعنى (أظهر أو أبان)، وقد جاء الفعل في جميعها معدّى بنفسه إلى المستور (المكشوف عنه)، ولا يسمح السياق اللغوي لأن يكون بمعنى (أزاح أو رفع) لكي يكون معدّى بـ(عن).

هذا وخطر لي وجه أظنه من أجود الأوجه اللغوية، لا يجافي الأصل، ويرُضي المجيزين، فإذا كان الأصل في معنى (كشـف): أزاح أو رفع، فتقول: (كَشَـف اللثامَ عن الأمرِ الخفي)، فإن هذا لا يمنع تغيير المعنى بحسـب التحويلات التـركيبية التي تطرأ على الجملة، وما من تغيير في المبنى إلاّ ويصحبه تغيير في المعنى، واللغة العربية تجيز لنا أيضا أن نقول في التـركيب الـجُملي السابق: (كَشَفَ لثامَ الأمرِ الخفي)، ويعلم الداني أن حذف المضاف، وإقامةَ المضافِ اليه

مُقامَه، فيُعرب بإعرابه، جائز لدى النحاة، لقيام قرينة تدلّ عليه(ابن عقيل، ٣، ١٩٨٥: ٧٥)، والقرينة ههنا أن اللثام أي (الساتر) من ملازمات المستور، فاستغنيت عن ذكر (الساتر)، لاعتذارك بـ(المستور)، فتقول: (كَشَفَ الأمرَ الخفي)، فيكون معنى كشفِ المخفيِ، هو الاهتداء إليه وإظهاره(الشمسان، ٢٠٠: ٥)، والله أعلم.

خامساً/ تعدية (حَجّ) بنفسه، وبـ(إلى):

أنكر العدنانيّ تعدية الفعل (حَجَّ) بحرف الجرّ (إلى) في قول القائل: «حَجَّ إلى البيتِ الحرَامِ. والصواب: حَجّ البيتَ الحرَامَ، يحجُّه حجّاً: قَصَدَهُ»(٢٠٠٨: ٦١)، معتمدًا على قوله تعالى: « (إن الصّفا والمروةَ من شعائر اللهِ فمن حجّ البيتَ أو اعتَمَرَ فلا جُناحَ عليه أن يطّوَّفَ بِهِما»(٢٠٠٨: ٦١).

وربُّ سائلٍ يسأل: هل مجيء الفعل (حَجّ) متعدّياً بنفسه في هذه الآية، يمنع من صحّة مجيئه متعديا بـ(إلى)؟.

أقول لا يمكن «إنكارُ وجود كلمة في اللّغة العربية، وُجِدَت في أحد المعاجم، أو بعضها، أو كلّها، إذا لم تُذكَرْ في القرآن الكريم»(٢٠٠٨: ١٤٣) كما أقرّ العدنانيّ نفسُه، فقد جاء في اللّسان: «الحَجُّ: القصدُ، حَجَّ إلينا فلان، أي: قَدِمَ»(ابن منظور، د.ت: مادة حجج)، ولم يقل (حَجّنا). ثم أردف فقال: «وحَجَّه يَحُجُّه حَجّاً: قصده»(مادة حجج). وفي المعجم الوسيط: «حَجَّ إليه حَجّاً: قَدِمَ، والمكانَ قصده»(مادة حجّ). بل إن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) عدّاه بـ(على) قاصدًا بذلك الكثرة، إذ قال: «وحَجّ علينا فُلان أي قَدِمَ. والحَجُّ: كثرة القَصْد إلى من يُعَظِّم»(د.ت: مادة حجّ). وكذلك فعل ابن سيده في محكمه: «حَجَّ علينا: قَدِمَ. وحَجّهُ يَحُجُّهُ حَجّاً: قصَدَه»(٢٠٠٠: مادة حجّ).

كما وقع الفعل (حجّ) وتصريفاته متعدياً بـ(إلى) في كلام الفصحاء، منه ما قاله عليّ بن أبي طالب (ﷺ)، مفسّرا قوله تعالى: «(سواءً العاكف فيه والبادِ) الحجّ: ٢٥، فَالْعَاكِفُ: المقيمُ بِهِ، وَالبَادِي: الذِي يَحُجُّ إِلَيهِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ»(الشريف الرضي، ٣، د.ت: ١٢٨). أي: الذي يَحُجُّ إلى المسجد الحرام(الزعبلاوي، ٢٠٠٦: ١١٢). وما جاء في (شرح الحماسة) للمرزوقي (٤٢١هـ) : «..كأنه أقسم بالبيت الذي حَجَّ إليه الحُجّاجُ، وبإهلال الحُرْمِ، وهو رفع الصوت بالتلبية»(٢٠٠٣: ٩٧٨).

يُستنتج ممّا سبق أن تعدية الفعل (حَجَّ) بنفسه في قولنا: (حَجّ البيتَ الحرامَ) يكون بمعنى (قصد) وهو الأصل، ويُعدّى بـ(إلى) أيضاً كما مرّ بنا في اللسان والمعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة في القاهرة، وفي كلام الفصحاء، فيكون بمعنى (قَدِمَ) على التضمين الذي هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه، بإقرار ابن هشام (ت٧٦١هـ)(ينظر: ١٩٩٩: ٦٨٠و٨٩٨)، فأشرب الفعل (حَجّ) معنى الفعل (قَدِمَ) وعُدّي بـ(إلى) في قولنا: (حَجَّ إلى البيتِ الحرَامِ). وأمثلة التضمين موجودة في القرآن الكريم، ومنها قوله عزّ وجلّ: (لا يَسمعُونَ إلى المَلأ الأعلى)(الصافات: ٨)، حيث ضُمّن الفعل (يسمعون) الذي يتعدّى بنفسه، معنى الفعل (يُصغون)، فعُدّي بـ(إلى)(ينظر: إميل يعقوب، ١٩٨٦: ٥٣).

ولا تفوتني الإشارة هنا إلى أن مجمع اللغة العربية، أضاف إلى رأي القدماء في إجاز التضمين شروطاً ثلاثة، وهي: «تحقق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخرويُؤمَن معها اللبس، وملاءمة التضمين للذوق العربي»(إبراهيم الترزي ومحمد شوقي أمين، ١٩٨٤: ٦). وليس هناك أدلُّ من (التَّوَجُّه إلى البيت الحرام لتلبية مَناسِك الحجّ) تحقيقاً للمناسبة بين الفعلين (حَجَّ) و(قَدِمَ) المُضَمَّن معناه، والقرينة ملحوظة في معنى (القدوم) مع معنى إنتهاء الغاية، ودلّلنا عليه بذكر قرينته اللفظية: (إلى)، ولا شك في أن تضمينَ الفعل (حَجّ) معنى الفعل (قَدِمَ) وتعديتَه بـ(إلى)، لا يخالف الذوق العربي. وعليه رأي بعض المحدثين، والله أعلم. (ينظر: أحمد مختار، ٢٠٠٨: ٣١٢، والزعبلاوي، ٢٠٠٦: ١١٢).

سادساً/ تعدية (كَلَّفَ) بـ(الباء).

يرى العدناني أنه من الخطأ تعدية الفعل (كَلَّفَ) إلى مفعوله الثاني بـــ(الباء)، كقولهم: (كلَّفَهُ بالعَمَلِ عَشْـرَ سـاعاتٍ يومياً)، والصـواب عنده (كلَّفَه العَمَلَ عَشْـرَ سـاعاتٍ يومياً)، أيْ: أوجَبَه عليه، وكلَّفَه أمرًا: فَرَضَ عليه أمرًا ذا مَشـقّة(٢٠٠٨: ٢٢١)، مسـتشـهداً في ذلك بقوله عزّ وجلّ: (لا يُكَلِّـــف اللهُ نفسـاً إلاّ وُسْـعَهَا)(البقرة: ٢٨٦). فهل لتعدية الفعل (كلّف) إلى مفعوله الثاني بالباء، وجه من الصحّة؟.

قلت: الذي يبدو لنا أن ثمّـة فرقاً دلالياً بين التــركيبين اللذين أوردهما العدناني، ويكون ذلك بحسب المقام والسياق، فمن يُنعِم النظرَ في التــركيبين: (كَلَّـفَه العملَ) و(كَلَّـفَه بالعمل) يلاحظ أن الفعل (كلّف) المعدّى بنفسه إلى مفعوله الثاني في التــركيب الأول، تخــتلف دلالته عن التــركيب الثاني المعدّى بــ(الباء)، فإذا كان الفعل (كَلَّفَ) في التــركيب الأول (كَلَّـــفتُه العملَ) بمعنى: حَمَّلْتُهُ، كما هو الأصـل، فلا وجه لتعديته إلى مفعوله الثاني بالباء. جاء في المصـباح: «وكَلِفْتُ الأمرَ، من باب تَعِبَ، حَمَلْتُهُ على مَشَقّةٍ، ويتعدى إلى مفعولٍ ثانٍ بالتضعيف، فيقال: (كَلَّـفتُهُ الأمرَ) (فَتَكَلَّفَهُ)، مثل: حَمَّلْتُهُ فـتَحَمَّلَهُ، وزنـًا ومعنىً على مشقةٍ أيضا»(الفيومي، د.ت: مادة كلف).

وإذا كان الفعل (كَلَّفَ) في التــركيب الثاني (كَلَّـــفَه بالعمل) مضمّنا معنى: أمره، أو ألزمه، فقد نص آخرون من أقران العدناني على صحته، ولا بأس حينئذٍ في تعدية الفعل بالباء(ينظر: ٢٠٠٠: ٦، و٢٠٠٨: ٦٢٢).

أمّا ما استشهد به العدناني - في ذلك- من قوله عزّ وجلّ، فمعلوم أن الفعل فيه بمعنى (يُحمّل)، أي: لا يُحمِّل اللهُ نفسًا إلا وسعها، كما ينصّ عليه المفسرون، وإذا كان مراد العدنانيّ من الاستشهاد بالآية الكريمة المذكورة آنفا، أن يُخرّج معنى (كَلَّـــفَه) في مثاله المصوَّب: (كلَّفه العَمَلَ عَشْرَ ساعاتٍ يومياً)(العدناني، ٢٠٠٨: ٢٢١) على معنى (حـــمّله) دومًا، قلتُ: إن هذه الألفاظ قد تدخل في علاقات سياقية مع ألفاظ أخرى لبناء التــركيب النحوي الذي يُعطي المفردة معنى دلالـيّاً آخر في إطار التــركيب الجديد كما ذكرنا في (كَلَّـــفَه بالعمل)(ينظر: ١٩٩٤: ٣٤)، لذا فمن غير الممكن إنكار تــركيب من دون مراعاة علاقاته السـياقية التي تُفضـي إلى الجانب الدلالي، وبه جاء اسـتعمال بعض علماء الفقه والتفسـير، إذ قال أبو جعفر الإسكافي (ت٢٤٠هـ): «ومتى كان الصبـي عاقلا مميـّزا كان مكلّفًا بالعقليات»(الجاحظ، ١٩٨٦: ٢٩٨)، وقال أبو حيان الأندلسـي (ت٦٥٤هـــ): «أخبر تعالى أنه كَلّفَ رسـولَه بالتبليغ، وهو توصـيل الأحكام إلى أمته، وهذا فيه تشـديد على إيجابِ القيام بما أُمِرَ به تعالى»(٤، ٢٠٠١: ٣٠)، وقال ابن كثير (ت٧٧٤هـــ): «إن الله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فله أن يُكلّف عباده بما شاء»(١، ١٩٩٩: ٤٥٧)، والله أعلم.

سابعاً/ تعدية (المعرفة) مصدرِ (عرف)، إلى مفعوله، بنفسه وبـ(الباء):

ذهب العدناني إلى تغليط قولهم: «(مَعْرِفَـــتُكَ بالشّيءِ خيْرٌ من جهلك إيـّــاه). والصّواب: مَعْرِفَـــتُكَ الشّيءَ خيْرٌ من جَهلِك إيـّــاه»(٢٠٠٨: ١٦٧). من دون أن يذكر أنه اعتمد - في مذهبه هذا- على معجم من المعاجم، أو على كلام الفصحاء كما عهدناه.

لذا وجب القول: إن مثل ما غلّطه العدناني حديثاً، ورد في أقوال الفصــحاء من أهل اللغة والفقه والتفســير والأدب قديماً. ومن ذلك ما جاء في (العين) للخليل (ت١٧٥هـــ): «والفِطرة: التي طُبِعَتْ عليها الخليقة من الدّين. فَطَرَهُمُ الله على مَعْرِفَـتِه برُبُوبيّته»(مادة فطر)، وفي (الرسائل) للجاحظ (ت٢٥٥هـ): «ولولا مَعْرفَـتُكَ بفضله لم نَـعجَب من تقصيرك في حقّه»(٣، ١٩٩١: ١١٦)، وفيه أيضــاً: «وكان إســحاق بن إبراهيم الموصــلي أول من حذا حذوه (أي الخليل)، وامتثل هَدْيَـه، واجتمعت له في ذلك آلات لم تجتمع للخليل بن أحمد قبله، منها مَعْرِفَـتُه بالغناء»(٣، ١٩٩١: ١٣٢)، وعند حديثه عن

النَّسر في (الحيوان): «وهو مع ذلك يشارك الضَّبع في فريسة الضَّبع، ولا يَثبُ عليه، مع مَعْرِفَــته بعجْزِه عن الطّيران»(٦، ٢٠١١: ٤٨٩)، وكذلك في كتابه (البيان والتبيين): «قال عبد الملك بن مروان: عجبــي من اختلاف إيمانه أشدُّ من عجبــي من مَعْرِفَــته بأنساب الخيل»(١، د.ت: ٣٠٥)، وما جاء في (الكامل في اللّغة والأدب) للمبرّد (ت٢٨٥هـ) من أن «أوّلَ ما يَدلّ عليه عائبُ الناس، مَعْرِفَــــتُه بالعيوبِ، ولا يَعيب إلا مَعِيبٌ»(٣، ١٩٩٧: ١٧٥)، وفيه أيضــاً: «فلما مات زيادٌ جفاه عبيدالله، فقال له حارثة: أيها الأمير، ما هذا الجفاء مع مَعْرِفَــــتِك بالحال»(١، ١٩٩٧: ٢٥٠)، وما جاء في (تهذيب اللغة) للأزهري (ت٣٧٠هــ): «وقيل فُطر كلُّ إنسان على مَعْرِفَــته بأن الله ربُّ كلّ شيء وخالقِهِ»(مادة فطر)، وفي (الخصائص) لابن جنّي (ت٣٩٢هــ): «والآخَرُ ما يُوجبه ويَقضي بِه من ضعف تحقيرِ التــرخيم وتكسيره عندهم، لما يَقضي بِه ويُفضِي بك إليه من حذف الزوائد، على معرفتك بُحزمتها»(١، د.ت: ٢٢٨)، وفي (الفروق اللغوية) لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هــ): «ألا ترى أن الله يُنبّه على مَعْرِفَــــته بالزّلازل والصّواعق»(١٤١٢: ٩٣)، وفي (العمدة في محاسن الشعر وآدابه) لابن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هــ): «ومن الناس من يرى أن فضيلة الشاعر إنما هي في مَعْرِفَــته بوجوه الإغراق»(٢، ١٩٨١: ٦٠)، وفي (المحكم) لابن سيده (ت٤٨٥هــ): «عَرِيَّةُ الفرس: عُتْــقُه وسلامتُه من الهُــجنة، وأعْرَب: صهل فعرف عُتْــقه بصهيله، والإعراب: مَعْرفَــتُكَ بالفَرَس العَربيّ من الهجين إذا صهل»(مادة عرب)، وفي (ربيع الأبرار) للزمخشري (ت٥٣٨هــ): «لا أدري على أي شــيء أحســدك أعلى علمك بالمقالات أم على مَعْرفَــــتك بالانســاب»(٢، ١٩٩٢: ٣٣)، وفي (معجم الأدباء) لياقوت الحموي (ت٦٢٦هــ): «اجتمع للشافعي من الفضائل ما لم يجتمع لغيره.، ومنها مَعْرِفَــتُه بصحة الحديث وسقمه، ومنها مَعْرِفَــتُه بناسخ الحديث ومنسوخه»(١، ١٩٩٣: ٢٤١١)، وفي (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبــي (ت٦٧١هــ): «يا عجباً لمن عصى المحسن بعد مَعْرِفَــته بإحسانه، وأطاع اللّعين بعد مَعْرِفَــته بعداوته»(١٤، ٢٠٠٣: ٣٢٥)، وفي (شرح الرضي على الكافية): أن «المتكلم قد يكون له داعٍ إلى إبهام الشّــيءِ على المخاطَب مع مَعْرِفَــــته بذلك المبهم»(٤،د.ت: ١٦٤)، ومنه أيضاً ما جاء في (لسان العرب) لابن منظور (ت٧١١هــ): «الإعْرَابُ: مَعْرِفَتُكَ بالفَرَسِ العَرَبِيِّ مِنَ الهجِينِ إذا صَهَلَ»(مادة عرب)، وفي (البحر المحيط) لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ): و«كان قتادة بن دعامة السدوسي بصيراً بالعربية، وكونُـهُ أفحم، يدل على مَعْرِفَــته باللّسان»(٧، ٢٠٠١: ٤٥)، وفي (بُغية الوعاة) للسيوطي (ت٩١١هـ): «... يدل على مَعْرِفَــته بأصول الفقه»(٢، ١٩٧٩: ٣٠٢)، ومثل ما جاء في لسان العرب، جاء في (تاج العروس) لمرتضى الزّبيدي (ت١٢٠٥هــــ)، ولكن «عن الفَرّاء: الإعْرَابُ: مَعْرِفَتُكَ بالفَرَسِ العَرَبِيِّ مِنَ الهجِينِ إذا صَهَلَ»(مادة عرب).

فثبت مما سبق أن (المَـعْرِفَة) مصدر الفعل (عَرِفَ)، يُعدّى إلى مفعوله بـ(الباء) في قولهم: (مَعْرِفَـتُكَ بالشّيءِ خيْرٌ من جهلك إيّــاه)، كما يُعدّى بنفسه: (مَعْرِفَــتُكَ الشّيءَ خيْرٌ من جَهلِك إيّــاه)، ولا عبرة لتغليط العدناني، ومن حذا حذوه أمثال كوكب دياب(د.ت: ٢١١)، وأبي العينين(٢٠١١: ٩٧٨).

ثامناً/ تعدية (عصم) إلى مفعوله الثاني بـ(مِنْ) و(عَنْ):

عدّ العدناني تعدية (عَصَمَ) أو أحد مشتقاته بــ(عن) من الأخطاء اللغوية الشائعة، فقال: «ويقولون: (فلانٌ مَعصومٌ عن الخطأ)، والصواب: (مَعصُومٌ من الخطأ). ونقول: عَصَم اللهُ فلاناً من الخطأ، أو الشَّرِ يَعْصِمُهُ عِصْمَةً: حَفظَه ووَقاهُ ومَنَعَهُ»(٢٠٠٨: ١٧١)، واستشهد لذلك بقوله تعالى: (قُلْ مَن ذا الذي يَعْصِمُكُم من الله إنْ أَرَادَ بِكُم سُوءًا)(الأحزاب: ١٧)، ثم بشعر أحمد شوقي(٢٠٠٨: ١٧١):

يا أبا العِلْيَةِ البَهاليلِ سَلْ آ باءَكَ الزُّهْرَ هلْ مِنَ الموتِ عاصِمْ

ولكن هل تمنع صحة مجيء (فلانٌ مَعصُومٌ عن الخطأ) من صحة مجيء (فلانٌ مَعصُومٌ عن الخطأ)؟

أقول: إذا كان يحق للعدناني أن يستشهد بشعر (أحمد شوقي) على صحة تعدية (عصم) بـــ(مِن)، فيحق لنا أيضاً أن نستشهد على صحة تعدية (عصم) بـــ(عن) بقول إمام المفسرين الطبري (ت٣١٠هـــ) في (جامع البيان)، وقول النحوي اللغوي أبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـــ) في (معاني القرآن)، عند حديثهما عن أكل الرِبا: «وأمرُه الى اللهِ في عصـمته وتوفيقِه، إن شـاء عَصَـمَه عن أكلِهِ، وإن شـاء خَذَله عن ذلك»(٣، د.ت: ١٤٣، و١، ١٩٩٨: ٣٠٧). وبما نبّه عليه القرطبـــي (ت٦٧١هـ) من «أن جميع الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون عن الخطأ والغلط في اجتهادهم»(١١، ٢٠٠٣: ٣٠٩.). وقولِ الفقيه اللغوي أبي حيان الأندلسـي (ت٧٤٥هـــ)، مفسّـراً قوله تعالى: (وما أنتَ بِتابعٍ قبلتَهم) (البقرة: ١٤٥)، بأن الرسـول (صلى الله عليه وسلّم) «معصومٌ عن اتّـباعِ قبلتهم بعد ورود الأمر»(١، ٢٠٠١: ٦٠٦)، وقولهِ أيضاً: «وما أَحسَنَ ما تَرتّـبَتْ هذه الأوامر، حيث أمَرَ أوّلاً بما يَعْصِم عن الفِتْنَةِ، ويُبْعد عن مواقعةِ المعصيةِ، وهو غضُّ البصر»(٦، ٢٠٠١: ٤١٥). وقولِ ابن كثير (ت٧٧٤ هـ) إن الله جلّ شأنه: «مَدَح يحيى بأنّه حصورٌ ليس أنه لا يأتي النساء، بل معناه: أنه معصومٌ عن الفواحش والقاذورات»(٢، ١٩٩٩: ٣٩). وقولِ أبو زيد الثعالبـي (ت٨٧٥هـ) عند حديثه عن إمارات الله عزّ وجلّ ولايتَه لعبدِه، ومنها: «أن يُديم توفيقَه حتى لو أراد سوءاً أو قَصَد محظوراً عَصَمَه عن ارتكابِهِ»(٥، ١٩٩٧: ١٦١).

ولعلّ أوضح دليل على صحة تعدية (عصم) بـ(عن) ما جاء قديماً في معجم (تهذيب اللغة)، من أن «الشك في قدرة الله كفر. وقد عصـم الله أنبياء عن مثل ما ذهب إليه هذا المتأوّل»(الأزهري، د.ت: مادة قدر)، وكذلك في (اللسـان)(مادة قدر)، و(التاج)(مادة قدر).

هذا وقد صنّف بعض المحدثين تعدية (عصم) إلى مفعوله الثاني بـــ(عن) ضمن المرتبة الفصيحة، معتمدين في ذلك على كتابات القدماء كالغزالي (ت٥٠٥هـــ)، وابن خلدون (ت٨٠٨هـــ)(أحمد مختار،٢٠٠٨: ٥٣٦). وما جاء في رسـائل بديع الزمان الهمذاني (ت٣٩٥هـ)، والكلّيات لأبي البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ)(الزعبلاوي، ٢٠٠٦: ٤٠٢).

فثبتت بالأدلة القاطعة صـحة قولهم: (عصـم الله فلاناً عن الخطأ)، كما تقول (عصـم الله فلاناً من الخطأ) خلافاً للعدناني.

الخاتمة والنتائج:

- إنَّ مؤلّـفات التَّصحيح اللغوي اليومَ، تحوي بعضَ الفتاوى اللغويَّة التي تُغلّـط بعض الاستعمالات اللغوية العربية الفصـيحة أو الصـحيحة، وتردُّ الصـوابَ بتُهمة الخطأ. وهذا التغليط والردُّ للفصـيح والصـحيح، يَعُود سـببه إلى التسـرُّع والعَجَلة في التغليط.

- إنَّ التغليط والتصويب لا يُصار إليهما إلاّ بعد عَناءٍ وجهدٍ وطولِ تأنٍ ومداومةِ بحثٍ في النصوص المأثورة، فما كان غير مقيس عند البصـريين، قد يكون مقيسـاً عند الكوفيين، وما كان غير مقيس عند الكوفيين قد يكون مقيسـاً عند البصريين، وما كان غلطاً عند بعض العلماء قد يكون صواباً عند آخرين، ولكل فريق أدلته وحجّته.

- برع العدناني في إثبات صـواب كثير من المسـائل اللغوية التي غلّطها بعض اللغويين المحدثين، بالأدلة والشـواهد، وقد تجسَّدت أمثلة هذه المسائل المصوَّبَة في مواضع من هذا البحث.

- إن للسـياق دوراً مهماً في تصـويب بعض المواد اللغوية المغلَّطة، ولذلك لا ينبغي فصـل السـياق دوماً عن منهج التقويم اللغوي تصويباً وتغليطاً في كل المسائل اللغوية، لأن تجاهل السياق ربما يؤدي الى عثرات وثغرات في المنهج.

- إن للتضـمين الذي أقره ثلة من النحويين وعرّفوه بأنه إشـراب فعلٍ معنى فعلٍ آخر وإعطاؤه حمكه، دورا جلياً في تعدي الفعل ولزومه، لا يمكن غض الطرف عنه، ذلك أن الفعل إذا ضُمّن معنى فعل آخر، كان ذلك لمناسبة السياق اللغوي.

مصادر البحث ومراجعه:

١. إبراهيم التـرزي، ومحمد شوقي أمين:

١- القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأســاليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧، (د.ط)، الهيئة العامة لشــؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٨٧م.

٢- مجموعة القرارات العلمية في خمسـين عاما ١٩٣٤ – ١٩٨٤، (د.ط)، الهيئة العامة لشـؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٨٤م.

٢. إبراهيم مصـطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار: لمعجم الوسـيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، (د.ت).

٣. ابن الأثير، أبو الفتح ضـياء الدين نصـرالله بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الموصـلي: المثل السـائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٥م.

٤. ابن القوطية: كتاب الأفعال، تحقيق: علي فوده، (د.ط)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د.ت).

٥. ابن الكلبـي، هشام بن محمد: جمهرة تهذيب النسب، تحقيق: محمد فردوس العظم، دار اليقظة، دمشق ١٩٨٣م.

٦. ابن جني، أبو الفتح عثمان:

١- الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار،(د.ط)، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

٢- المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ.

٧. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسـين: جمهرة اللغة، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد ١٣٤٥هـ.

٨. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل:

١- المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: الدكتور عبدالحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠م.

٢- المخصص في اللغة، تحقيق: خليل إبراهم جفال، (د.ط)، دار إحياء التـراث العربي، بيروت ١٩٩٦م.

٩. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل المصـري الهمداني: شـرح ابن عقيل على ألفيّة بن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥م.

١٠.ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الطبعة الثانية، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.

١١.ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، (د.ط)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٨هـ.

١٢. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت (د.ت).

١٣. ابن هشام، جمال الدين أبومحمد عبدالله بن يوسف الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق: بركات يوسف هبّود، الطبعة الأولى، دار الأرقم، بيروت ١٩٩٩م.

١٤. ابن يعيش: شـرح المفصـل، قدم له ووضـع هوامشـه وفهارسـه الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١م.

١٥.أبو العينين، خضـر عبدالرحيم: معجم الأخطاء النحوية والصـرفية واللغوية الشـائعة، الطبعة الأولى، دار أسـامة للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠١١م.

١٦. أبو حيّان الاندلسي، محمد بن يوسف:

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى، طبعة المدني ١٤٠٨هـ.
٢- تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق: الدكتور زكريا عبد المجيد النوقي، والدكتور أحمد النجولي الجمل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١م.
١٧. أحمد مختار عمر: معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٨م.
١٨. الأزهري، أبو منصـــور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: مجموعة محققين، (د.ط)، الدار المصـــرية للتأليف والتـرجمة، (د.ت).
١٩. الأشـموني: شـرح الأشـموني على ألفيّة ابن مالك، المسـمّى (منهج السـالك إلى ألفيّة ابن مالك)، قدم له ووضـع هوامشه وفهارسه: حسن محمد، إشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت٢٠١٠م.
٢٠. الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين: لأغاني، تحقيق: سمير جابر، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
٢١. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٦م.
٢٢. تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب ١٩٩٤م.
٢٣. التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد بن العباس: البصـــائر والذخائر، تحقيق: الدكتورة وداد القاضـــي، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت (د.ت).
٢٤. الثعالبـي، أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل:
١- الإعجاز والإيجاز، تحقيق: إبراهيم صالح، الطبعة الأولى، دار البشائر، دمشق ٢٠٠١م.
٢- ثمار القلوب في المضـــاف والمنســـوب، تحقيق: محمد أبو الفضـــل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٥م.
٢٥. الثعالبـــي، أبو زيد، عبدالرحمن بن محمد بن مخلوف: الجواهر الحسان في تفسير القرآن (تفسير الثعالبـــي)، تحقيق: الشـيخ علي محمد معوض، والشـيخ عادل أحمد عبد الموجود، وشـارك في تحقيقه الاسـتاذ الدكتور عبد الفتاح أبو سنة، الطبعة الاولى، دار إحياء التـراث العربي، بيروت ١٩٩٧م.
٢٦. الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر:
١- البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، (د.ط)، مكتبة الحاحظ، الناشر الخانجي بالقاهرة (د.ت).
٢- رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت ١٩٩١م.
٣- العثمانية، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت ١٩٨٦.
٤- كتاب الحيوان، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠١١.
٢٧. جـمّاز، محمد علي: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢م: الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت ٢٠٠٣م.
٢٨. الجوهري، أبو نصـر إسـماعيل بن حماد: الصـحاح تاج اللغة وصـحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، لبنان ١٩٨٧م.
٢٩. الخطيب التبريزي: شرح ديوان عنتـرة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، مجيد طرد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٣٠. الرضي الإستـرابادي، محمد بن الحسن:

١- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران د.ت.

٢- شـرح الشـافية، تحقيق: محمد نورالحسـن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥م.

٣١. الزاملي، مجيد خيرالله: معجم الصـواب اللغوي في أبنية الأفعال، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠١٥م.

٣٢. الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسـيني أبو الفيض: تاج العروس من جواهر القاموس، (د.ط)، وزارة الإعلام في الكويت، ١٩٨٤م.

٣٣. الزركلي، محمد خير رمضـان يوسـف: تتمة الأعلام (وفيات ١٣٩٧-١٤١٥هـ/١٩٧٧-١٩٩٥م)، (د.ط)، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٨م.

٣٤. الزعبلاوي، صلاح الدين:

١- معجم أخطاء الكتاب، عُني بالتدقيق فيه وإخراجه وصـنع فهارسـه: محمد مكي الحسـني، ومرون البواب، الطبعة الأولى، دار الثقافة والتـراث، دمشق ٢٠٠٦م.

٢- مع النحاة، (د.ط)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٢م.

٣٥. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر:

١- ربيع الأبرار ونصـوص الأخبار، تحقيق: عبدالأمير مهنا، الطبعة الأولى، مؤسـسـة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٩٩٢م.

٢- المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، الطبعة الأولى، مكتبة الهلال، بيروت ١٩٩٣م.

٣٦. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر:

١- بُغية الوُعاة في طبقات اللّغويّين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضـل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩م.

٢- هَمْعُ الهوامع في شـرح جمع الجوامع، تحقيق وشـرح: عبدالعال سـالم مكرّم، (د.ط)، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٨٠م.

٣٧. شاهين، أحمد عمر: موسوعة كتاب فلسطين في القرن العشرين، (د.ط)، دائرة الثقافة، دمشق ١٤١٢هـ.

٣٨. الشريف الرضي: نهج البلاغة: خطب الإمام علي عليه السلام، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، شرح الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية، (د.ط)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).

٣٩. الشمسان، الدكتور أبو أوس إبراهيم: مساحة لغوية، (د.ط)، يصدر عن ملف العقيق الثقافي- نادي المدينة المنور الأدبي، ٢٠٠٠م.

٤٠. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: نكث الهميان في نكت العميان، علّق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٧م.

٤١. الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى: أدب الكتاب، نسخه وعُني بتصحيحه وتعليق حواشيه: محمد بهجة الأثري، ونظر فيه العلامة: محمد شكري الآلوسي، (د.ط)، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤١هـ.

٤٢. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، قدّم له الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، (د.ط)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (د.ت).

٤٣. العدناني، محمد:

١- معجم الأخطاء الشائعة، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان، بيروت ٢٠٠٨م.

٢- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٩م.

٤٤. العسكري، أبو الهلال:

١- جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٩٩٨م.

٢- الفروق اللغوية، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة النشر الإسلامي، قُم ١٤١٢هـ.

٤٥. عنترة بن شداد: ديوانه، تحقيق: بدر الدين حمامي، الطبعة الأولى، دار الشرق العربي، ١٤١٢هـ.

٤٦. الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، (د.ط)، دار ومكتبة الهلال، لبنان (د.ت).

٤٧. الفيروزآبادي، مجدالدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التـــراث في مؤسســة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة، بيروت ٢٠٠٥م.

٤٨. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري: المصــباح المنير في غريب الشــرح الكبير للرافعي، (د.ط)، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت).

٤٩. القرطبـــي، أبو عبد الله محمد بن أحمد شـمس الدين: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشـام سـمير البخاري، (د.ط)، دار عالم الكتب، السعودية ٢٠٠٣م.

٥٠.القزويني، محمد بن يزيد أبو عبدالله: ســنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، دار الفكر، بيروت (د.ت).

٥١.القيرواني، أبو الحسـن بن رشـيق: العمدة في محاسـن الشـعر وآدابه ونقده، حققه وفصـله وعلق حواشـيه: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الخامسة، دار الجيل الجديد، بيروت ١٩٨١م.

٥٢. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٨م.

٥٣. كوكب دياب: معجم الأخطاء الشائعة أو قل ولا تقل، المؤسّسة الحديثة للكتاب، لبنان (د.ت).

٥٤. الماوردي، أبو الحســن علي بن محمد بن حبيـب: النكت والعيون (تفســير الماوردي)، تحقيق: الســيـد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).

٥٥. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضــل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٧م.

٥٦. محمد علي دقة: الشــاعر الفارس، جُريبة بن الأشــيم، بحث منشــور في مجلة الدّارة (مجلة فصــلية علمية محكمة)، العدد الرابع، السعودية ١٤١٢هـ.

٥٧. المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٣م.

٥٨. مصطفى جواد: قل ولا تقل، طبعة خاصة، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق ٢٠٠١م.

٥٩. النابغة الذبياني: ديوانه، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له: الدكتور عمر فاروق الطبّاع، (د.ط)، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (د.ت).

٦٠. النحاس، أبو جعفر: معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصـابوني، الطبعة الأولى، الناشـر: جامعة أم القرى، مكّة المكرمة ١٩٨٨م.

٦١. ياقوت الحموي: معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار العرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣م.

٦٢. يحيى مراد: معجم تراجم الشعراء الكبير، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة ٢٠٠٦م.